النائب القاضي يكذب «سهيل»

نفى النائب/ يحيى يحيى القاضي ما روجته قناة الدجل والكذب «سهيل» من أنه كان متواجداً مع من تصدوا لبلاطجة المشترك أثناء اقتحامهم لمدينة الثورة الرياضية.

وقال: لقد كذبت «سهيل» ومن يقف وراءها بأنني كنت موجوداً واطلقت النار على المتظاهرين..

مضيفاً: ليس غريباً على هذه القناة أن تكذب وتلفق فهذا منهجها المعتاد في قلب الحقائق واطلاق التهم جزافاً وعدم تحري الدقة والالتزام بالحيادية والمهنية.

للمرة الثانية.. المشترك يصادر الحق الشعبي في الـ27 من أبريل

سيظل الـ27 من ابريل يوماً للديمقراطية وعلامة فاصلة في تاريخ اليمن أنهت عهد الانقلابات ورسمت معالم النهج الديمقراطي كخيار جديد ارتضاه الشعب اليمني لحكم نفسه بنفسه ووسيلة مُثلى لبناء اليمن الحديث وصُدّع تقدمه..

وإنْ كنا نرى اليوم من يسعى لاغتيال هذا النهج الديمقراطي ومحو ذكراه الخالدة من ذاكرة التاريخ بافتعال الأزمات وإحداث القلاقل ونشر ثقافة الكراهية والتخريب والفوضى ورفض الامتثال للحوار كقيمة سلوكية انتهجها شعبنا العظيم لترسيخ الديمقراطية وتعزيزها وتطوير أساليبها السلمية.

ولأن أذناب الماضي لا يقبلون بالديمقراطية كونها كشفت حجمهم .. ظلوا يمارسون تجاهها أساليب وألاعيب خبيثة ومؤامرات حثيثة للانقلاب عليها، والانتقام ممن أسسوها ممن ارتضوها نهجاً وإن كان الشعب بأكمله..

فيصل عساج

□ يقول النائب سنان العجي: إن قوى الظلام وعبّاد الماضي يكرسون كل مؤامراتهم للانقلاب على الديمقراطية وإزالة اليوم الذي تجسدت فيه الـ٢٧ من أبريل، وما تشهده البلاد من إرهاصات وإشكالات قائمة يؤكد ذلك..

ويضيف لو كان لديهم إيمان بأهمية الديمقراطية وفاعليتها في تقديم اليمن كبلد حضاري، لما سعوا للانقضاض على السلطة بأساليب لا تمت بصلة للديمقراطية.

وأشار العجي الى أهمية الـ٢٧ من أبريل كيوم تاريخي في مجد اليمانيين وكمنقذ حقيقي لليمن مما كانت تشهده من انقلابات واقتتال على السلطة..

داعياً أبناء الشعب إلى ان يصطفوا في وجه دعاة الانقلاب على الديمقراطية وصد كل من يسعى لاستهداف هذا النهج السلمي والآمن للوصول الى السلطة.

وخاطب العجي المشترك بالقول: لا يمكن أن تتحقق مطالبكم أو تنجح مشاريعكم إلا عبر الصناديق واحترام المواعيد الديمقراطية، وسيظل أي تعبير لا ينطلق من روح وجوهر هذا النهج في عداد الانقلاب على الديمقراطية.

□ العجي

□ عطية

□ المحبشي

□ قبوع

□ محيي الدين

هذه هي النتيجة!!

□ ووفقاً للنائب أحمد قبوع فإن الـ٢٧ من أبريل عنوان بارز في حياة اليمنيين في العصر الحديث وأحد أهم التواريخ التي يفاخر بها.. مشيراً الى أن الشعب اليمني يدرك تماماً أهمية الديمقراطية، لذا تخرج الحشود الجماهيرية الملايينية هذه الأيام دفاعاً عن الشرعية الدستورية، وهو أيضاً تجسيد لإيمانها بأهمية وعظمة الـ٢٧ من أبريل.

وقال قبوع: إن من يسعى للانقلاب على الديمقراطية يرفض ان يستوعب الدرس الشعبي ويصر على تصعيد الأزمة وإفشال كل المساعي التي تستند الى الديمقراطية كآلية للتنفيذ.

وأضاف : عندما تجاوز فرقاء العمل السياسي الـ٢٧ من ابريل وعمدوا الى التمديد، كانت النتيجة ماتشهده البلاد اليوم من أزمة، ومهما يكن لابد من تدارك الأمر والرضوخ للمصلحة الوطنية العليا وحل الاشكالية عن طريق الحوار، والارتضاء بما حكمت به الديمقراطية من خلال الصناديق.

محذراً من مغبة وسلبية الانقلاب على الديمقراطية وماستؤول إليه البلاد، فاليمن بلد لاتنفع معه إلا الديمقراطية ولاتحكمه إلا الصناديق.

داعياً القوى السياسية المختلفة وكل ذوي الخبرة والحكمة والرأي والعلماء وكافة أبناء الشعب الى مراجعة الذات وتحكيم العقل والحفاظ على مكاسب ومصالح وثوابت الوطن.

في ابريل كان الحل!!

□ إلى ذلك هنأ النائب عبدالرحمن المحبشي أبناء الشعب والاحزاب السياسية بمناسبة يوم الديمقراطية.. وقال :

لو ان القيادات السياسية وقفت يوم الـ٢٧من ابريل عند دلالات ومعاني هذا اليوم لوجدت أن الحل فيه، ومن خلاله تستطيع ان تتجاوز الأزمة وتجنب البلاد هذه الاجواء المتوترة والاضرار التي تلحق بالسلم الاجتماعي.

واستغرب المحبشي من إصرار المشترك العجيب على مواقفه الرافضة للديمقراطية والنافرة من صناديق الاقتراع والساعية للانقلاب على الديمقراطية.

وتساءل: ألا يعي أولئك مخاطر الطريق التي يسلكونها للوصول إلى السلطة.. ألا يدركون موقف الشعب تجاه نهجه الديمقراطي؟!

واستطرد قائلاً : الملايين تهتف بأعلى صوتها نعم للديمقراطية.. لا للانقلاب على الشرعية الدستورية.. حكّموا الصناديق.. نرفض العنف والفوضى.. نتمسك بالأمن والاستقرار.. وغيرها من الشعارات الآمنة.. ولكن المشترك ومن لف لفه مصرٌ على موقفه وكأنه لايدرك ان هذه الهتافات ديمقراطية بحتة، بل تأتي من جوهر الديمقراطية.. ولايمكن لتلك الملايين من جماهير الشعب ان تقبل بالانقلاب على الديمقراطية او مصادرة حقها الدستوري «مراراً» في الـ٢٧من أبريل.

وناشد النائب المحبشي قيادات المشترك الى التعقل والاحتكام للحوار والنزول عند رغبة الشعب وجعل الصندوق حكماً حتى نجنب البلاد الانزلاق في أتون الصراعات والفوضى.

مهمة الشعب

□ ويرى النائب نصر محيي الدين ان مناسبة الـ٢٧من ابريل جعلتنا في المؤتمر الشعبي العام أكثر وقوفاً واحتراماً لارادة الشعب التي عبر عنها في صناديق الاقتراع.

وقال : الـ٢٧ من ابريل منعطف تاريخي مهم في حياة الشعب اليمني، وبهذا اليوم استطاع الشعب ان يحكم نفسه بنفسه، ولكن احزاب المشترك عرفت حجمها في يوم الديمقراطية، ومن الطبيعي ان نجدها اليوم تسعى للانقلاب على الديمقراطية والشرعية الدستورية.

واضاف : ومالم تحسب له احزاب المشترك في موقفها الرافض للديمقراطية ان الشعب الذي رفضها في الـ٢٧ من ابريل هو ذاته من سيتكفل بحماية مكاسبه وخياراته.. ولن يقبل بأي تصرف او أسلوب لايحترم إرادته ولايمتثل لنهجه.

مصادرة!!

□ من جهته قال النائب علي سالم العطية : ماتشهده البلاد في المرحلة الراهنة يؤكد ان أي خيار غير الديمقراطية لايمكن ان تتماشى معه الحياة اليمنية الطبيعية.

وأضاف : كلما ابتعدت الاحزاب عن الحوار وعن جوهر الديمقراطية المتمثل بالانتخابات، كلما تفاقمت الازمة وتأزمت البلاد وانفلتت الأمور من يد الجميع.. وبالتالي لابد من العودة الى الحوار والاحتكام الى صناديق الاقتراع وحماية الوطن بالديمقراطية.

مشيراً الى ان أية مراهنة على التخلص من الديمقراطية ستفشل، خصوصاً والشعب يعيش ذكرى الـ٢٧ من ابريل، ويشهد على الساحة أزمة لاتنذر بخير بعد ان صادرت احزاب المشترك الحق الشعبي للمرة الثانية في الـ٢٧من ابريل.

ودعا العطية قيادات وقواعد المؤتمر الشعبي العام الى التمسك بحقهم الدستوري والنزول عند الارادة الشعبية التي منحتهم الثقة حتى عام ٢٠١٣م والوقوف الى جانب الجماهير والحشود الملايينية المتمسكة بهذا الحق والمنتصرة للديمقراطية.

مؤكداً ان اهمية الـ٢٧من ابريل تجسدت وتتجسد في تلك المسيرات والمهرجانات والحشود والشعارات المعبرة والداعمة للشرعية الدستورية.

العجي: ما تشهده البلاد انقلاب على الديمقراطية

العطية: على المؤتمر أن يتمسك بحقه الدستوري

المحبشي: لو وقف المشترك على دلالات الـ27 من ابريل لوجد الحل

قبوع: الوطن يعيش مساوئ التمديد!!

محيي الدين: الشعب تكفّل بإسقاط المشترك ومشاريعه

من شرفة البرلمان

راجعوا اللائحة!!

من المضحك حد «الكركرة» أن يطل بعض نواب المشترك عبر الفضائيات ويصرحون بأن أية قوانين يصوت عليها البرلمان في حال غيابهم تعتبر باطلة وغير شرعية..

ومن حقنا أن نتساءل: هل هذه التصريحات مبنية على «غرور» أم على جهل باللائحة التي تنص على أن «بعض» القوانين تحتاج إلى تصويت ثلثي الأعضاء؟!!

يبدو أن نواب المشترك قد نسوا كم «أغلبية» المؤتمر!!

عقل شغال!!

لاندري ما الذي أزعج بعض أعضاء كتلة المشترك من بدء أعمال المجلس للفترة الرابعة من الدورة الثانية لدور الانعقاد السنوي الثامن يوم «الأربعاء» حيث سمعنا أحدهم وهو يرعد ويزبد في قناة «السعيدة» بهذا الخصوص، وعندما سأله المذيع «هل اللائحة لا تجيز ذلك».. قال: العرف البرلماني لا يجيز ذلك فنحن متعودون أن نبدأ الجلسات مطلع الأسبوع..

فبادره المذيع: ما السبب إذاً من وجهة نظرك؟

فشغّل النائب عقله واستنتج: ربما كانت كتلة المؤتمر تخطط لشيء!!

أقل شيء حافظوا على القيم

من الطبيعي جداً أن يستقيل أعضاء في البرلمان من انتمائهم للمؤتمر الشعبي العام، فهذه ظاهرة صحية تُحسب نتائجها الايجابية لتنظيمنا الرائد.. ولكن ما ليس طبيعياً أن يتجرد أولئك من انسانيتهم ومن مهنيتهم ومهامهم.

فالموقف الذي ظهر به النائب عبده بشر «المستقيل» -السبت- وهو يشهر «جنبيته» في وجه زميله المؤتمري علي القشيبي، وكذلك ما قاله المستقيلان من المؤتمر النائبان عبدالكريم جدبان وخالد الصعدي بحق «العجوز» الذي تعبثت به «مليشيات» المشترك وداسته بأقدامها «بأنه يستاهل الضرب وأنه أطلق النار على الشباب المتظاهرين».

هذه المواقف دليل كافٍ على مدى التأزم الذي وصل إليه اولئك النواب وتأكيد على أنهم لم يستقيلوا من مبادئهم فقط وإنما من قيمهم أيضاً.

أما «المسن» فقد اهتزت له مشاعر الأمة وتألمت الانسانية مما حصل له.

سيرة برلماني

الشيخ/ محمد بن ناجي الشايف

- من مواليد ١٩٦٤م
- مديرية برط رجوزة
- محافظة الجوف
- عضو مجلس النواب
- الدائرة ٢٧٣
- عضو اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام
- رئيس لجنة الحريات العامة وحقوق الإنسان
- بكالوريوس سياسة واقتصاد

محاولة لإعادة صياغة التاريخ

27 أبريل.. بلا ديمقراطية.. ومناسبة يوم دموي

لن ينسى المواطن اليمني على مستوى الجمهورية وخارجها مشاهداته للعاصمة صنعاء الاربعاء الماضي حيث وصلته من الشارع القريب لميدان الثورة الرياضي صور غير عادية وغير متوقعة من شأنها ان تلغي كل ما سبقها مما رأى وسمع وتكلم به على مدى قرابة (٨٧) مساءً من عمر الأزمة.

كما أنها أي صور الأحداث ستحتل الصدارة والمرتبة الاولى والاخيرة عند استناده في التفكير لما بعد ٢٧أبريل ٢٠١١م وما ستكون عليه صورة المستقبل.. ذلك الاربعاء صادف تاريخه موعد الاحتفاء بيوم الديمقراطية التجربة الناشئة والثابتة المبدأ، من حيث ان لأبناء الشعب اليمني كلمة واحدة تقول نعم للاحتكام لصناديق الاقتراع.. ولا لحمل السلاح.

كان من المفترض ان يعطي الجميع هذه المناسبة حقها في تجسيد سلوكها الجميل وحرص التعامل بكل ديمقراطية ولو ليوم واحد وعلى الاقل من باب الوفاء وعدم نكران الجميل.

فقد علمتنا التجارب التي عاصرها الوطن ان الديمقراطية هي الافضل.. وكم هو من السهل على اليمنيين أتباع تعاليمها والرجوع اليها كلما استدعت الحاجة لتصفية النفوس وازالة الاحتقانات السياسية.. فالصلح خير، والديمقراطية خير، والحوار خير.

إلا أنه ونظراً لظروف طارئة وخارجة عن ارادة الشعب الذي يريد ويريد، وكلما قدمت التنازلات والمبادرات رفضتها احدى فئات الشعب من الاحزاب وقالت : هل من مزيد..!

بالنظر لكل مايجري كواقع يفرض نفسه.. يصرخ وينزف دماً، وما يزيد الطين بلة انه كلما اراد له البعض ان يكون أكثر واقعية اصبح اكثر يأساً وبؤساً.

وبإرجاع النظر مرة اخرى الى الاطراف التي تتشارك الساحات وتسد فراغها وتنصب الخيام، فسنجد ان هناك تباعداً في زوايا النظر للمشكلة القائمة وطرق معالجتها من طرف لآخر.

ولعل الاكثر غرابة والاشد حذراً وخطراً ان هناك اطرافاً حزبية وغيرها تتعارض اهدافها مع اطراف تتحالف معها، مع وجود عدائية راسخة بين بعضها البعض.

لذلك فإن الوقت الراهن يبدو اكثر حساسية وقابلية للخدش والكسر والاشتعال، بينما تتباعد المسافة بيننا وسبل الديمقراطية التي تتشابك مع كل فعل ورد فعل خطوط وخطوات الرجوع اليها.

ولعل الذي حدث الاربعاء الماضي ٢٧ أبريل في صنعاء يقطع الشك باليقين، باعتباره مفاجأة وتطبيقاً عملياً لتصورات وضعتها بعض الاحزاب لما يجب ان تكون عليه طريقة استقبال ٢٧ابريل وصورة الحدث في تغطية وسائل الاعلام.

تقابل طرفان من الشباب في ساحة التغيير وساحة شباب تصحيح المسار.. كان من الممكن ان يأتي خبر لقائهما كشيء ليس جديداً وجيداً في الوقت نفسه في اطار النهج الديمقراطي المتبع ومن أجل التناقش وتبادل الأراء حول القضية التي تهمهم وتلامس تطلعاتهم مع احترام كل فرد لرأي الآخر والاتفاق على ان الاختلاف لايفسد للود قضية.. وربما توصلا لحلول تقنع كافة اطراف الازمة وتلزمهم بالوقوف الى جانب الوطن، وتبهج قلوب اليمنيين.

ولكن للاسف الشديد في يوم الاربعاء غابت دروس الخيار الديمقراطي وظهرت لعبة جديدة.. لعبة تحاول ان تعود باليمن الى الوراء وبالتحديد الى ذلك الزمن الظالم، وتضع اليمنيين أمام خيارين.. معنا.. ضدنا.

قبل هذا لابد ان نضع في الحسبان ما واجهه مواطنون من تهديدات واعتداءات نتيجة تأييدهم وتمسكهم بفخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، واحراق وتحطيم سيارة كل من يرفض نزع صور الرئيس عنها.

نجيب شجاع الدين

الواضح اننا أمام حالة استثنائية لجهات حزبية وغيرها لاتنشد التغيير للافضل وتصحيح اخطاء سابقة لايمكن انكارها، بل نجدها تجتهد وبكافة الوسائل لإعادة صياغة التاريخ والبدء من ذكرى ٢٧ابريل الذي اصبح يشكل فاتحة يوم دموي تتغير فيه لغة الحوار وتتبدل سبل الممارسة الديمقراطية الى اتباع شريعة جديدة وتنفيذ طريقة واحدة لتصفية الحسابات أياً كانت ومهما كانت درجتها ونوعها واضرارها وضرورة التأكد منها واتباع اجراءات البحث والتحري حولها كي لا يصاب قوم بجهالة، وكذلك الحاجة للاحتكام بمهمة الحكم بالعدل لتصدر كلمتها.. كل ذلك ليس الآن بالمهم، وانما يجب حسم الامور في لحظات وفي صورة حية بالغة القوة في الفعل وفي تحديها لخيارات الشعب اليمني الذي يختلف في الرأي ويقبل ويحترم كل الآراء ويعتبرها ظاهرة صحية لم يتوقع يوماً انها ستؤدي الى الموت.. في تلك اللحظات لمساء الاربعاء ونحن نشاهد شباباً يتمتع بالقوة والمهارة يقوم بضرب شيخ مسن.. نشعر بكل حالات الهزيمة، وخسارة اليمن والشعب اليمني لأنفسهم، فقد انهزمت لغة العقل والتعقل والحكمة التي لطالما التزم الانسان اليمني بها في كافة شئونه حتى قال عنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «الايمان يمانٍ والحكمة يمانية».

لسنا هنا بصدد تبرئة او اتهام أية جهة سواء رسمية او غير رسمية، وأي شخص أكان مسئولاً أو غير مسئول، أو أي مواطن مستقل، حاكم، معارض.. بل يجب على كل اليمنيين استشعار مسئوليتهم الوطنية وادراك ان الأمر يعنيهم، ما يفرض على البعض ترك الانشغال بالدعوة والمساهمة في ارتكاب الجرائم ومعرفة ان تبادل الاحزاب وغيرها الكلمات الخاصة بتوجيه الاتهامات حول الدماء التي تسيل لايمكنها ان تكشف سوى حقيقة المأساة التي وصلنا اليها.

نرفض ان تسيل قطرة دم واحدة.. فالإنسان اليمني ليس بهذا الرخص.. ومن المعيب ان تتعامل بعض الاحزاب مع دماء أبناء الشعب من ناحية وضعه في مختبراتها وفحص وتحليل فصيلة الدم على اساس حزبي وانتظار النتائج.. هل هو مشترك.. مؤتمر؟!